الاسم الثلاثي الساكن الوسط
خواص ومزايا

عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
الرياض

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن الاسم الثلاثي الساكن الوسط قد خص - في اللغة العربية - بأحكام ليست لغيره؛ ذلك أن الكلمة - اسماً أو غيره - قد تختص بحكم أو أكثر، ولكن تلك الخواصّ تكون محصورة في باب معين، أو في أبواب متقاربة في الموضوع، أما الاسم الثلاثي الساكن الوسط فقد اختص بأحكام متعددة، متفرقة في مختلف الأبواب النحوية والصرفية، يظهر ذلك جلياً عند النظر في النصوص الفصيحة النثرية أو الشعرية، وفيما بناه العلماء عليها من قواعد؛ فإن المتأمل في ذلك يجد العلماء عندما يذكرون حكماً أو يقررون قاعدة - يستثنون هذا الاسم؛ بأن يجيزوا فيه ما منع في غيره، أو يوجبوا فيه ذلك، أو يمنعوا فيه ما جاز في غيره، وغير ذلك، كإجازتهم صرفه إذا كان علماً مؤنثاً، وكنصهم على تحريك عينه - وجوباً أو جوازاً - عند جمعه جمعاً مؤنثاً سالماً، مع أن الأصل في هذا الجمع أن تسلم فيه صيغة المفرد، وكمنعهم ترخيمه إذا كان منادى مع استيفائه سائر الشروط، وغير ذلك.

وقد حاولت في هذا البحث استقصاء ما اختصَّ به الاسم الثلاثي الساكن الوسط من أحكام في مختلف الأبواب النحوية والصرفية، وأضفت إلى ذلك ما وجدته أثناء البحث من أحكام لم يختص بها هذا الاسم اختصاصاً تاماً؛ ولكنها كثرت فيه حتى لا تكاد توجد في غيره إلا على قلة؛ لأني رأيت أن كثرة هذه الأحكام في هذا الاسم مزية له يمتاز بها عن كثير من الألفاظ، ولكني رأيت أن أفرق بينهما بتسمية الأولى (خواص)، والثانية (مزايا).

ومهدت لذلك بمحاولة التماس العلة التي جعلت هذا الاسم يختص بهذه الأحكام أو يمتاز بكثرتها فيه، ثم حَصْر ما تم الوصول إليه منها.

ثم درست كل واحد منها؛ ببيان ما له من شروط أو قيود، ومدى خلاف

العلماء في ذلك، إن وجد، والوصول من كل ذلك إلى الرأي الذي استقر عليه العلماء أو جمهورهم في كل واحد منها.

وقفت بعد ذلك وقفة قصيرة لبيان مدى تأثر هذه الأحكام - ثبوتاً أو نفياً - بدخول تاء التأنيث على هذا الاسم، وفي الخاتمة أجملت ما أمكن الوصول إليه من نتائج.

أسأل الله تعالى أن يوفقني إلى الصواب وأن يجنبني الزلل.

تمهيد:

الاسم الثلاثي الساكن الوسط يمتاز بأمرين:

أحدهما: مجيئه على أقل أصول الكَلِم في اللغة العربية، أعني على ثلاثة أحرف، وقد أكسبه هذا خفة ليست لغيره مما جاوز الثلاثة مجرداً كان أم مزيداً.

وثانيهما: سكون عينه، وهذا أكسبه خفة ليست لغيره من الأسماء الثلاثية أيضاً.

واجتماع هذين الأمرين في هذا الاسم جعله على قدر كبير من الخفة والسهولة على اللسان، وقد أدّى كل ذلك إلى كثرة ألفاظ هذا البناء في الكلام العربي، يقول ابن عصفور: " ألا ترى أن (فعْلاً) على ثلاثة أحرف؟ وهو أخف أبنية الأسماء الثلاثية، و أكثرها وجوداً"(١)، ويقول الرضي: "و(فَعْل) و (فِعْل) بفتح الفاء وكسرها وسكون عينهما كثيران في كلامهم... و(فُعْل) بالضم قريب منهما في الكثرة"(٢).

إن خفة هذا البناء وما ترتب عليها من كثرة ألفاظه جعلت العرب يتصرفون فيه، ويتخففون فيه من بعض القيود، يقول ابن يعيش: "والكلمة إذا كثر استعمالها جاز

(١) الممتع في التصريف ٢ / ٤٣١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٩٤.

فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها "[1]، و لعل هذا هو ما جعلهم يتسامحون في هذا الاسم في بعض الأحكام ؛ فيجيزون فيه ما يمتنع في غيره وقد يوجبون فيه ذلك، بل قد يمنعون فيه ما يجوز في غيره، كما قد يكثر فيه ما يقل في غيره، وقد أدَّى كل ذلك إلى أن يختصَّ هذا البناء بخواص ليست لغيره من الأبنية، وأن يمتاز أيضاً بمزايا قلما توجد في غيره، كما سيبيَّن في الصفحات التالية.

وقد اجتهدت في تتبع وإحصاء ما للاسم الثلاثي الساكن الوسط من هذه الخواص،في مختلف الأبواب والمباحث النحوية والصرفية، وأضفت إليها ما وجدته أثناء البحث من أمور لم يختص بها اختصاصاً تاماً ولكنها كثرت فيه بصورة لا تكاد توجد في غيره.

وقد بلغ ما وجدته من كل ذلك عشراً؛ سبع خواص، وثلاث مزايا.

و فيما يلي عرض لهذه الخواص والمزايا، مع دراسة لكل واحدة منها تتناول شروطها وقيودها وما للعلماء فيها من خلاف إن وجد، وقد سرت في عرضها وفق ترتيب الأبواب عند ابن مالك في الألفية.

أولاً: الخواص:

١ـ عدم ترخيمه:

يشترط النحويون لترخيم الاسم المنادى أن يكون: معرفة، غير مضاف، ولا شبيه به، ولا مستغاث، ولا مندوب، ولا مركب تركيباً إسنادياً، وأن يكون ـ فوق ذلك ـ إما مختوماً بتاء التأنيث، وإما علماً زائداً على ثلاثة أحرف.

وفي بعض هذه الشروط تفصيل وخلاف ليس هذا موضعه[2]، والذي يعنينا الآن الشرط الأخير؛ وهو كونه زائداً على ثلاثة أحرف:

فإن العلماء لم يجمعوا على هذا الشرط؛ بل اختلفوا فيه:

(١) شرح المفصل ٢/ ١٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٨٤.

١ ـ فذهب جمهورهم إلى منع ترخيم العلم الثلاثي مطلقاً سواء أكان متحرك الوسط؛ مثل: (حَكَم) و (حَسَن)، أم ساكنه؛ مثل: (بَكْر) و (زَيْد).

٢ ـ وذهب فريق منهم إلى قصر منع الترخيم على الساكن الوسط، أما محرك الوسط فيجوز عندهم ترخيمه؛ لأن حركة أوسطه تقوم مقام حرف رابع، فيقال فيه: (يا حَكَ) و (يا حَسَ)، وقد اشتهرت نسبة هذا القول إلى الفراء، ونسبه بعض النحويين كالرضي إلى الأخفش أيضاً(١).

وهذا يُظهر أن الاسم الثلاثي الساكن الوسط قد اختص من بين جميع الأسماء باتفاق الكثرة الغالبة من العلماء على منع ترخيمه، بل إن بعضهم ذكر أن العلماء أجمعوا على ذلك؛ يقول ابن الشجري في أماليه: " واتفق الجميع على أن الثلاثي الساكن الأوسط؛ كـ(بشْر) و(بكْر) لا يجوز ترخيمه "(٢)، ويقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية: " فلو كان الثلاثي ساكن الثاني كـ(بَكْر) لم يجز ترخيمه بإجماع، لأن ترخيمه مُوقِعٌ في عدم النظير "(٣).

والحق أن بعض المصادر نقل عن الأخفش و بعض الكوفيين ـ دون تعيين ـ تجويز ترخيمه(٤)، فيقال فيه ـ عند هؤلاء ـ: (يا بكْ) .و(يا بشْ)، وقد نقل الأزهري أنه جاز ترخيمه قياساً" على نحو: (يد) في غير الترخيم؛ فإن أصلها: (يدْيٌ) بسكون الدال، ودخلها الحذف وجوباً، فدخوله جوازاً أولى "(٥)، وهذا على لغة مَن ينتظر المحذوف، أما على لغة من لا ينتظره فيُحَرَّك آخر الاسم بالضم للنداء،

(١) ينظر الخلاف في: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣٥٧، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٤٩، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥.

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية ٢ / ٨١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٥٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥، وشرح الأشموني ٣ / ١٧٥.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٨٥.

كما يحرك آخر (يد) حسب موقعها من الإعراب.

٢ ـ جواز صرفه إذا كان علماً مؤنثاً:

العلم المؤنث إذا كان مختوماً بتاء التأنيث وجب منعه من الصرف، وإذا كان مجرداً منها فلا يجب منعه من الصرف إلا إذا كان زائداً عن ثلاثة أحرف؛ مثل: (زينب) و(سعاد)، أو كان ثلاثياً متحرك الوسط؛ مثل: (سَقَر).

فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط فلا يجب منعه؛ بل يجوز فيه وجهان:

أحدهما: منعه من الصرف لوجود العلتين فيه؛ أعني العلمية والتأنيث، وهذا هو الأَجود.

ثانيهما: صرفه، لأن خفة أوسطه قاومت إحدى العلتين، فصار بمنزلة ما فيه علة واحدة، فصرف.

فيجوز أن نقول: (دعدُ أخت هندَ) بمنع الصرف، وأن نقول: (دعدٌ أخت هندٍ) بالصرف، والمنع أجود.

ولا فرق في ذلك بين أن يكون السكون أصلياً؛ كما في(هند)، وأن يكون عارضاً؛ كما في (دار) و(فَخْذ) علمين[١].

هذا مذهب النحويين متقدميهم ومتأخريهم، إلا الزجاج؛ فإنه يوجب منع الصرف معللاً بأن السكون لا يزيل حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف[٢].

ولا بد أن أشير إلى أن ما ذكر ـ من أن الاسم الثلاثي الساكن الوسط لخفته ينفرد عن غيره عند جمهور العلماء وأكثريتهم بجواز صرفه مع وجود العلتين ـ يستثنى منه أمران:

أحدهما: أن يكون العلم المؤنث أعجمياً؛ مثل: (حِمْص) و(جُور) مدينتين.

---

(١) ينظر: التسهيل لابن مالك ص: ٢٢٠، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٠، وشرح الأشموني ٣ / ٢٥٤.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٣ / ٢٤٠، والمقتضب للمبرد ٣ / ٣٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٠، وشرح الأشموني للألفية ٣ / ٢٥٤.

وثانيهما: أن يكون العلم منقولاً من مذكر، مثل: (زيد) و (بكر) علمين لمؤنث.

فإنهما ـ عند الجمهور ـ يمنعان من الصرف وجوباً مع كونهما ساكني الوسط:

لأن العجمة ـ في الأول ـ بانضمامها إلى العلمية والتأنيث أثرت تحتم المنع وإن كانت لا تمنع صرف الثلاثي، كما سيأتي في الحديث عن الخاصة التالية، وقد نُقل عن بعض العلماء إجازة الوجهين فيه.

أما الثاني فلأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ، وقد ذهب بعض العلماء إلى جواز الوجهين في هذا النوع، وممن اشتهرت نسبة هذا الرأي إليه: عيسى بن عمر، والجرمي، والمبرد[1].

٣ ـ صرفه إذا كان علماً أعجمياً:

أجمع النحويون على منع العلم الأعجمي من الصرف إذا كان زائداً على ثلاثة أحرف؛ مثل: (إبراهيم) و(إسحاق)، أما الثلاثي منه فقد اختلفوا فيه على أقوال:

أحدها: أنه منصرف مطلقاً؛ سواء أكان متحرك الوسط مثل: (شَتَر) ـ لحصن بأذربيجان ـ، أم كان ساكن الوسط مثل: (نوح) و (لوط)، لأن شرط منع العلم الأعجمي أن يكون على أربعة أحرف فصاعداً، وهذا لم يتجاوز الثلاثة، وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين، بل الكثرة الغالبة منهم[2].

وثانيها: أنه ممنوع من الصرف إن كان متحرك الوسط؛ مثل: (شَتَر)، أما إن كان ساكن الوسط؛ مثل: (نوح) و(لوط) فيجوز فيه الوجهان: الصرف، والمنع، أي أن حكم العلم الأعجمي في هذه الحالة كحكم العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط، وصاحب هذا القول هو الزمخشري[3]، ونسبه ابن مالك إلى ابن قتيبة أيضاً[4]،

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/٢٤٢-٢٤٣، والمقتضب ٣/٣٥١، وشرح الأشموني ٣/٢٥٣.

(٢) ينظر: سيبويه ٣/٢٢٠-٢٢١، والمقتضب ٣/٣٢٠-٣٢١، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٤٥٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٤٦٩، وشرح الكافية للرضي ١/٥٣.

(٣) ينظر: المفصل ص ١٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٩.

والذي وجدته في (أدب الكاتب) أنه ذكر الخلاف في صرف هذا الاسم دون ترجيح(١).

وثالثها: أنه ممنوع من الصرف إن كان متحرك الوسط؛ كما في القول السابق، ومنصرف إن كان ساكن الوسط؛ وهو قول ابن الحاجب(٢)، ولم أرَ هذا التفصيل لغيره.

وقد رد ابن مالك والرضي على من أجاز منع صرف العلم الأعجمي الثلاثي بأن ذلك خلاف قول الجمهور، إضافة إلى أنه لم يسمع منه ما منع من الصرف ولو في الشواذ(٣).

وأياً كان الأمر فإن النحويين على اختلاف أقوالهم مجمعون على صرف الاسم الثلاثي الساكن الوسط إذا كان علماً أعجمياً، غاية ما في الأمر أن صاحب القول الثاني، وهو الزمخشري يجعل صرفه جائزاً مع جواز المنع أيضاً، وأصحاب القولين الآخرين، وهم الجمهور وابن الحاجب يوجبون صرفه ولا يجيزون فيه المنع.

ولعل من المفيد أن أقف هنا وقفة أُلَخّص فيها الفرق بين العلم المؤنث والعلم الأعجمي إذا كانا ثلاثيين ساكني الوسط:

فالأول يجوز فيه ـ عند الجمهور ـ الصرف والمنع مع رجحان المنع، وخالفهم الزجاج فأوجب فيه المنع.

والثاني لا يجوز فيه ـ عند الجمهور ـ إلا الصرف، وخالفهم بعض العلماء كالزمخشري فأجازوا فيه الوجهين.

أما إن كانا متحركي الوسط فالجمهور على أن المؤنث واجب المنع، والأعجمي واجب الصرف، وخالفهم الزمخشري وابن الحاجب فأوجبوا المنع فيهما كليهما.

(١) ينظر: أدب الكاتب ص ٢٢٢.

(٢) ينظر: الكافية ص ٦٤، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٤٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٦٩-١٤٧٠، وشرح الرضي ١ / ٥٣-٥٤.

٤ ـ تحريك عينه إذا جُمِع جمعاً مؤنثاً سالماً:

إذا جمع الاسم جمعاً سالماً مذكراً كان أم مؤنثاً ـ فإن صيغة مفرده تبقى في الجمع كما كانت حال الإفراد؛ من غير زيادة ولا نقص ولا تغيير شكل، سوى ما قد يحدث في آخره؛ من حذف الألف المقصورة في نحو: (مصطفَون)، أو قلبها ياء في نحو: (حُبلَيات)، أو قلب الهمزة واواً في نحو: (صحراوات).....إلخ، وما عدا ذلك فإن بناء واحِدِه يسلم في الجمع.

ويستثنى من ذلك الاسم الثلاثي الساكن الوسط؛ فإنه إذا جُمِع جمعاً مؤنثاً سالماً حُرِّكت عينه وجوباً أو جوازاً:

أ – فإن كانت فاؤه مفتوحة وجب فتح العين إتباعاً لها؛ نحو: (دَعْد) و(دَعَدات)، و(صَفْحة) و(صَفَحات).

ب – و إن كانت الفاء مضمومة؛ مثل: (جُمْل) و(خُطْوة)، أو مكسورة؛ مثل: (هِنْد) و(كِسْرة) جاز فيه ثلاثة أوجه:

١– فتح العين؛ نحو: (جُمَلات) و(خُطَوات) و(هِنَدات) و(كِسَرات).

٢– إبقاء العين ساكنة؛ نحو: (جُمْلات) و(خُطْوات) و(هِنْدات) و(كِسْرات).

٣– إتباع العين للفاء في حركتها؛ فتضم في: (جُمُلات) و(خُطُوات)، وتكسر في (هِنِدات) و(كِسِرات)[١].

ويمتنع هذا الأخير ـ أعني الإتباع ـ إذا كانت الفاء مكسورة واللام واواً؛ نحو: (ذِرْوة)، أو كانت الفاء مضمومة واللام ياء؛ نحو: (زُبْية)، فلا يقال: (ذِرِوات) ولا (زُبُيات)؛ لاستثقال الكسرة قبل الواو، والضمة قبل الياء، ولا يجوز فيهما حينئذٍ إلا الفتح والإسكان[٢].

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/٥٧٨-٥٨١، والمقتضب ٢/١٨٨-١٩٠، وشرح ابن يعيش ٥/٢٨.

(٢) ينظر:المقتضب ٢/١٩٤، و شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٣، وشرح ابن عقيل ٢/٤٤٩-٤٥٠.

ويظهر من الأمثلة السابقة أنه لا فرق ـ في جواز هذه الأوجه في الاسم الثلاثي الساكن الوسط ـ بين ما كان منه مختوماً بالتاء وما كان مجرداً منها.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه يشترط لجواز هذه الأوجه في الاسم الثلاثي الساكن الوسط ـ أن تكون عينه غير معتلة ولا مضعفة؛ فلا يجوز في نحو: (بيضة) و(سَلّة) سوى الإسكان، ونقل عن هذيل فتح العين في نحو: (بَيَضات) و(جَوَزات)[1].

٥ـ سلامة لامه في النسب إذا كانت ياء صحيحاً ما قبلها:

إذا نسب إلى الاسم المختوم بالياء فإن ياءه لا تخلو من أمور:

١- أن تقلب واواً؛ مثل: (شجويّ)، في النسب إلى (الشجي) وما أشبهه مما كانت الياء فيه ثالثة.

٢- أن تحذف؛ مثل: (مستقصيّ) في النسب إلى (المستقصي) وما أشبهه مما كانت الياء فيه خامسة فصاعداً.

٣- أن يجوز فيها الحذف والقلب؛ مثل: (قاضيّ) أو(قاضويّ)، وما أشبهه مما كانت الياء فيه رابعة[2].

ويستثنى من ذلك الاسم الثلاثي الساكن الوسط إذا كان صحيح العين؛ فإن لامه إذا كانت ياء تسلم عند النسب إليه من الحذف والقلب؛ فيقال في النسب إلى (ظبْيٍ) و(رمْيٍ): (ظبْيِيّ) و(رمْيِيّ)، ولا فرق في ذلك، بين أن يكون الاسم مجرداً من تاء التأنيث كهذين، وأن يكون مختوماً بها؛ مثل: (ظبْية) و(مُدْية)، فيقال في النسب إليهما أيضاً: (ظبْيَيّ) و (مُدْيِيّ)، وشذ: (قرويّ) في النسب إلى قرية.

(١) ينظر: المقتضب ٢/١٩٣، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٣-١٨٠٤، وشرح ابن عقيل ٢/٤٤٩-٤٥١.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٢/٦١٧-٦١٨، وشرح الأشموني ٤/١٧٩-١٨١.

هذا مذهب الخليل وسيبويه، ووافقهم يونس في المجرد من التاء، ولكنه خالفهم في المختوم بالتاء؛ فيقول في النسب إليه: (ظبَويّ) و(مُدَويّ)، بفتح عينه وقلب الياء واواً، و(قروي) في النسب إلى (قرية) قياسي على مذهبه، وليس شاذاً كما يراه الخليل وسيبويه(١)، يقول الرضي: " والذي حمل يونس على ارتكاب هذا... مع بعده عن القياس قولهم في القرية: قروي، وفي بني زِنْية وبني البِطْية ـ وهما قبيلتان ـ: زِنَويّ و بِطَويّ "(٢).

والحاصل أن هذه الخاصة ثابتة لهذا الاسم بإجماع النحويين إذا كان مجرداً من تاء التأنيث، وثابتة عند الجمهور فقط إذا كان مختوماً بالتاء.

٦ ـ جواز سلامة لامه في النسب وقلبها واواً أو همزة،إذا كانت ياء قبلها ألف:

إذا نسب إلى الاسم الذي آخره ياء قبلها ألف، مثل: (سقاية)، فإن ياءه تنقلب همزة، نحو: (سقائيّ)، ويجوز قلبها واواً، نحو: (سقاويّ)، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الياء رابعة كهذا المثال، وأن تكون أكثر من ذلك، نحو: (درحاية) و(درحائيّ) أو(درحاويّ)(٣).

فإن كان الاسم الذي آخره ياء قبلها ألف ثلاثياً؛ مثل: (آية) و(راية) و(غاية) جاز فيه الوجهان المذكوران، وزاد عليهما بجواز وجه ثالث؛ هو بقاء يائه على حالها، فقد اختص هذا الاسم بأنه يجوز فيه عند النسب إليه حينئذٍ ثلاثة أوجه:

١- بقاء يائه على حالها؛ نحو: (آييّ) و(رايي) و(غاييّ).

٢- وقلبها همزة؛ نحو: (آئيّ) و(رائيّ) و(غائيّ).

٣- وقلبها واواً؛ نحو: (آويّ) و(راويّ) و(غاويّ).

(١) ينظر: سيبويه٣/٣٤٦-٣٤٧، والتكملة ص: ٢٤٥-٢٤٦، و شرح ابن يعيش ٥/١٥٣-١٥٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٤٨.

(٣) ينظر: سيبويه ٣/٣٤٨-٣٤٩، و وشرح الشافية ٢/٥٢-٥٣، وشرح ابن يعيش ٥/١٥٦.

ولا فرق في ذلك بين المختوم بياء التأنيث والمجرد منها؛ فيقال في النسب إلى (آي): (آييّ) و(آئيّ) و(آويّ)(١).

ولا بد هنا من وقفة قصيرة نتناول خلالها وزن هذا النوع من الأسماء، أعني (آية) و(غاية) و(ثاية) و(طاية)، وما ماثلها مما آخره ياء قبلها ألف، لنتبيَّن من ذلك مدى دخول هذا النوع من الأسماء تحت عنوان البحث؛ أي: الاسم الثلاثي الساكن الوسط؛ فأقول:

اختلف العلماء في وزن (آية) وما ماثلها على أقوال متعددة، يمكن إجمالها فيما يلي:

١- ذهب الخليل ومن وافقه إلى أن أصلها (أَيَيَة) ووزنها (فعَلة) بفتح العين، وقال بعضهم أصلها (أَيُيَة) ووزنها (فعُلة) بضم العين، وقال بعضهم أصلها (أَيِيَة) ووزنها (فعِلة) بكسر العين، فهم متفقون على أنها محركة العين في الأصل، ثم قلبت ياؤها الأولى ألفاً، فصارت (آية)، فوزنها الآن (فَعْلة).

٢- ذهب الفراء إلى أن أصلها: (أيَّة) ووزنها (فعْلة) بسكون العين، قلبت ياؤها الأولى ألفاً، فصارت (آية)، فبقي وزنها (فعْلة)، وإلى هذا ذهب جماعة من النحويين المتقدمين(٢)، قال أبو حيان: " ويظهر أنه قول سيبويه"(٣)، وقال ابن جني: " وهو أحد قولي الخليل فيها"(٤).

(١) ينظر: سيبويه ٣ / ٣٥٠-٣٥١، والتكملة ص: ٢٤٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٩٥٢، و شرح الشافية ٢ / ٥١-٥٢.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١١٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ١٤٧، ويؤيد نسبته إلى سيبويه أنه أورد هذا الرأي بعد أن ذكر رأي الخليل وسبقه بقوله: " وقال غيره "، أي غير الخليل، وهو غالباً ما يفعل ذلك عندما يريد أن يبين رأيه أو الرأي الذي اختاره، ويقوي هذا أنه بعد أن انتهى من بيان هذا الرأي ختمه بقوله: " وهذا قولٌ ". ينظر: كتاب سيبويه ٤ / ٣٩٨.

(٤) ينظر: المنصف ١ / ٢٠٣.

٣- ذهب الكسائي إلى أن أصلها (آيية)؛ ووزنها (فاعلة)، فحذفت ياؤها الأولى استثقالاً، فصارت (آية) ووزنها الآن (فالة)[١].

وإذا تأملنا هذه الأقوال وجدنا أن هذه الألفاظ داخلة في الاسم الثلاثي الساكن الوسط على القولين الثاني والثالث؛ وهما قول الفراء، الذي هو ظاهر كلام سيبويه، وقول الكسائي، غاية الفرق بينهما أن الساكن على رأي الفراء هو عين الكلمة، وعند الكسائي الساكن هو ألف اسم الفاعل، أما عين الكلمة فمحذوفة استخفافاً كما مر.

أما على القول الأول؛ وهو قول الخليل ومن وافقه، فإن هذه الأسماء من المتحرك الوسط في الأصل، ولكنها من الساكن الوسط الآن؛ فتدخل لذلك فيما نحن فيه؛ لأن لفظها الآن ساكن الوسط، وقد توفرت فيه الخفة التي هي السبب الذي اقتضى هذه الخواص لهذا النوع من الأسماء، لأن التعامل في النسب وبقية الخواص إنما يتم مع اللفظ الحالي المستعمل لا مع الأصل المفترض، يؤيد هذا أن النحويين يعاملون ما كان سكون أوسطه عارضاً؛ مثل: (دار) و(نار) - وأصلهما: (دوَر) و(نوَر) - معاملة (هند)؛ فيجيزون منعهما من الصرف إذا كانا علمين اعتداداً بهذا السكون العارض، يقول ابن مالك - عند ذكره شروط صرف العلم المؤنث -: " ثلاثياً ساكن الحشو وضعاً أو إعلالاً"[٢]، ويقول الرضي - عندما أشار إلى مخالفة الزجاج للجمهور في جواز صرف نحو(هند) -: " وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال لا وضعاً كـ(دار) و(نار) "[٣]، بل إنهم أجازوا صرف نحو (فخْذ) علماً مخففاً من (فخِذ)، اعتداداً بهذا السكون العارض، كما مر بيانه عند الحديث عن الثانية من هذه الخواص.

(١) ينظر الخلاف في: سيبويه ٤/٣٩٨، والممتع في التصريف ٢/٥٨٢-٥٨٣، وشرح الشافية ٣/١١٨، وارتشاف الضرب ١/١٤٧.

(٢) ينظر: التسهيل لابن مالك ص: ٢٢٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١/٥٠.

٧ ـ حذف فائه إذا كان مصدراً لمثال واوي:

بعض الأسماء في العربية من ثلاثية وغيرها يعتريها حذف شيء من أصولها؛ كحذف الفاء من(ناس)، وحذف العين من (مَلَك)، وحذف اللام من (يد) و(دم)[١]، وغير ذلك، وعند التأمل في هذه الألفاظ التي اعتراها شيء من ذلك نجد أن هذا الحذف يكون مقصوراً على لفظة أو اثنتين، وقد يتجاوز ذلك إلى عدد محدود من الألفاظ، ولا نجد من ذلك ما هو مطرد في نظائر تلك اللفظة أو منقاس فيما شابهها من ألفاظ.

يستثنى من ذلك الاسم الثلاثي الساكن الوسط؛ فإنه اختص بأن فاءه تحذف حذفاً قياسياً مطرداً إذا كان مصدراً لمثال واويّ.

ذلك أن الفعل الماضي إذا كان مثالاً واوياً مكسور العين في المضارع فإنه يجب حذف الواو من مضارعه مثل: (وَسَمَ) و(وَعَدَ)؛ فيقال في مضارعهما: (يَسِمُ) و(يَعِدُ).

ومصدر هذا الفعل يعامل معاملة مضارعه؛ فيجب حذف فائه؛ فيقال: (سِمَة) و(عِدَة)؛ والأصل: (وِسْمَة) و(وِعْدَة)، على وزن (فِعْلَة) بكسر أوله وسكون وسطه، فحذفت فاؤه ـ وهي الواو ـ بعد نقل حركتها إلى العين، فصار (سِمة) و(عِدة) بوزن (عِلَة)[٢].

ويشترط العلماء لحذف فاء هذا المصدر شرطين:

أحدهما: أن تكون فاؤه مكسورة، كما في المثال السابق.

وثانيهما: أن يكون فعله معتلاً بحذف هذه الواو[٣].

---

(١) ينظر: الأمالي الشجرية ٢ / ١٣و٢٠و٣٣.

(٢) ينظر: التكملة ص:٥٦٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢١٦٣.

(٣) ينظر: المقتضب ١ / ٨٨، والمنصف ١ / ١٩٥، وشرح ابن يعيش ١٠ / ٦١.

أما الشرط الثاني فواضح؛ فإن الفاء إذا لم تحذف من الفعل لم تحذف من مصدره؛ لأن المصدر في هذا الحذف جار مجرى فعله ومحمول عليه(١).

وأما الشرط الأول، فقد ذهب جمهور النحويين إلى اشتراطه لأن الغالب في المثال الواوي ـ عندهم ـ أن يكون له مصدران(٢):

١- مصدرعلى (فَعْل)، مثل:(وَعْد).

٢- ومصدر على (فِعْلة)، مثل: (وِعْدة)(٣).

فاشترطوا هذا الشرط ليكون حذف الفاء مقصوراً على الثاني، كما مر، أما الأول فيخرج بهذا الشرط لأن أوله مفتوح، فلا يجوز حذف فائه، بل تثبت نحو: (وَعْد) و(وَسْم) و(وَزْن) و(وَصْل)... إلخ(٤).

وظاهر كلام الرضي في شرحه على الشافية أنه لا يثبت من هذين المصدرين إلا الأول، أعني الذي على (فَعْل) بفتح أوله، وأنه يجوز فيه ـ عنده ـ الوجهان:

١- إثبات فائه؛ نحو: (وَعْد).

٢- وحذفها مع التعويض عنها بالتاء في آخره، وتحريك عينه بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ نحو(عِدة)(٥).

والرضي في هذا يخالف الجمهور من وجوه:

١- فهو يثبت للمثال الواوي مصدراً قياسياً واحداً، وهم يثبتون له مصدرين.

٢- وهو يجعل الوجهين ـ أعني إثبات الفاء وحذفها ـ جائزين في ذلك المصدر، وهم يجعلون الإثبات واجباً في أحد المصدرين (فَعْل)، والحذف واجباً في الآخر (فِعْلة).

(١) ينظر: المنصف ١/١٩٧، والأمالي الشجرية ١/٣٧٧، وشرح ابن يعيش ١٠/٦١.

(٢) ينظر: الممتع في التصريف ٢/٤٣٠.

(٣) ينظر: المقتضب ١/٨٨، والمنصف ١/١٩٥

(٤) ينظر: المقتضب ١/٨٨، وشرح ابن يعيش ١٠/٦١.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣/٨٩.

٣- وهو يرى أن كسرة عين المصدر بعد حذف فائه في نحو (عِدة) هي كسرة مجتلبة على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وهم يرون أن هذه الكسرة هي كسرة الفاء المحذوفة نقلت قبل حذف الفاء إلى العين.

٤- وهو يرى أن تاء التأنيث التي في آخر المصدر المحذوف الفاء ـ نحو: عدة ـ مجتلبة للتعويض عن فائه المحذوفة، وهم يرون أنها عوض عن الفاء ولكنها غير مجتلبة.

وقد اشتهر لدى كثير من العلماء أن التاء التي في آخر نحو: (عدة) و(سمة) و(زنة) عوض عن الحرف المحذوف[١]، مع أنهم يثبتونها مع الفاء عندما يذكرون أن وزن هذه المصادر: (فِعْلة)، ويثبتونها مع الواو عندما يذكرون أن أصلها (وعدة) و(وسمة)، و(وزنة)، و مع أنهم لا يجيزون الجمع بين العوض والمعوض، ولهذا نجد بعض العلماء المحدثين كالشيخ محمد عضيمة يصرح بأن التاء هنا ليست عوضاً[٢].

والذي يظهر لي أنهم لا يقصدون أن حكمها كحكم ما اجتلب ليكون عوضاً، بل إنها موجودة أصلاً، ولكن بعد حذف الفاء يتأكد وجودها وتلزم لتكون كالعوض أو كالنائبة عن ذلك المحذوف، وهذا ما تُفْهِمه عباراتهم؛ يقول سيبويه: " فإذا لم تكن الهاء فلا حذف، لأنه ليس عوض"[٣]، ويقول ابن جني: "والأصل (وعدة)...، وجُعلت التاء بدلاً " ونظَّر لذلك بقوله: "وقد حُذفت الفاء في (أُناس)، وجُعلت ألف (فُعال) بدلاً منها، فقيل: (ناس)..."[٤]، فهو يجعل التاء في (عدة) كالألف في (ناس) في كون كل واحدة منهما عوضاً عن الحرف المحذوف، والألف في (ناس) موجودة في الأصل، وأوضح من هذا قول ابن يعيش:

(١) ينظر مثلاً: المقتضب ١/٨٩، وتصريف المازني ضمن المنصف ١/١٩٨، والتخمير ٤/٣٧٨.

(٢) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: ١٨٤، هامش: ١.

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٤/٣٣٧.

(٤) ينظر الخصائص ٢/٢٨٥، باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف، أورد فيه أمثلة كثيرة لهذا العوض، وكلها كان العوض فيها موجوداً في الكلمة قبل الحذف وليس مجتلباً بعده.

" ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف "(١).

فهو يقول "لزمت التاء" ولا يقول: "اجتلبت"، كما أنه لا يقول إنها (عوض)، بل يقول إنها "كالعوض" وهذا التعبير أدق وأصح، وقد استعمله علماء آخرون؛ كابن الحاجب(٢)، وابن عصفور(٣).

وقد تردد ابن الشجري في تعيين مصدر المثال الواوي الذي أعل بحذف فائه؛ فقد وافق الجمهور في إثباتهم مصدرين للمثال الواوي إلا أنه تردد في وزن المصدر الذي حذفت فاؤه؛ فمرة جعله على وزن (فِعْلة)، ومرة جعله على وزن (فِعْل)(٤)، ولعله مال إلى هذا الأخير فراراً من القول بأن التاء عوض وما يترتب عليه من جمع بين العوض والمعوض عنه.

وقد تردد الأشموني في وزن هذا المصدر أيضاً، فقد نص على أن أصل المصدر المعل على (فِعْل)، كما نص على أنهم عوضوا من فائه تاء التأنيث وقال: "ولذلك لا يجتمعان "(٥)، ولكنه عاد وجعل وزنه (فِعْلة)، بل وذكر بعد أسطر أمثلة لورود هذا المصدر تاماً، أي بالجمع بين الواو وتاء التأنيث(٦)، ولعل سبب ذلك أن شرحه قائم على الجمع من مصادر متعددة، فنقل الأول من مصدر والثاني من آخر، وفاته أن يوفق بين النقلين وأن يوحد وزن المصدر.

(١) ينظر: شرح المفصل ١٠ / ٦٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٤٢١.

(٣) ينظر: الممتع في التصريف ٢ / ٤٣١.

(٤) ينظر: الأمالي الشجرية؛ فقد ذكر الأول في ج١ / ٣٧٧، وذكر الثاني في ج٢ / ٧، وقد أشار إلى هذا التردد الشيخ محمد عضيمة في كتابه المغني في تصريف الأفعال ص: ١٨٤ هامش: ١، وفي المقتضب ١ / ٨٨ هامش: ٢.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٤ / ٣٤٠. وقد أشار الشيخ محمد عضيمة إلى هذا الوزن في كتابه المغني في تصريف الأفعال ص: ١٨٤ هامش: ١.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٤ / ٣٤٢.

ثانياً: المزايـــا:

وهي الأمور التي لم يختص بها الاسم الثلاثي الساكن الوسط، ولكنها كثرت فيه كثرة ظاهرة، حتى لا تكاد توجد في غيره إلا على قلة، وقد وجدت منها ثلاثاً؛ هي:

١ ـ كثرة مجيئه مصدراً للثلاثي:

مصادر الأفعال الثلاثية غير قياسية، وقد اجتهد العلماء في استنباط ضوابط لها بحسب وزنها، أو تعديها ولزومها، أو معناها، وعند التأمل في الضوابط التي وضعوها لذلك نجد أن كثيراً منها كان من الاسم الثلاثي الساكن الوسط؛ من مثل قولهم:

١- قياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدي أياً كان وزنه أن يكون على (فَعْل)، مثل الضرب والفهم في مصدر: (ضرب) و(فهم).

٢- قياس مصدر الفعل الدال على لون أن يكون على (فُعْلة)، مثل: الحُمْرة، والزُرْقة.

٣- الأكثر الذي ينبغي أن يقاس عليه في مصدر (فَعَل) اللازم المعتل العين، مثل: (صام)، أو اللام، مثل: (مشى) أن يكون على (فَعْل)؛ نحو: الصوم، والمشي.

٤- قياس مصدر الفعل الذي على (فَعُل) أن يكون على ثلاثة أوزان، أحدها (فُعْل)، مثل: (حَسُن حُسْناً)، و(قَبُح قُبْحاً).

٥- قياس المصدر الدال على المرة من الثلاثي أن يكون على (فَعْلة)، مثل: (سَجْدة) و(جَلْسة).

٦- قياس المصدر الدال على الهيئة من الثلاثي أن يكون على (فِعْلة)، مثل (قِعْدة) و(مِيْتة)[1].

(١) ينظر: سيبويه ٤/ ٢٥ و٢٨، والمقتضب ٢/ ١٢٤، والتكملة ص٥١١، وارتشاف الضرب ١/ ٢٢٤، وشرح الشافية ١/ ١٥٦ و ١٦٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٧٢.

وغير ذلك، وقد كثر مجيء مصدر الثلاثي على هذا الوزن، ولعل هذا هو ما جعل العلماء يصرحون بأن أصل المصادر الثلاثية هو (فَعْل) " لكثرة (فَعْل) في الثلاثي واطراده فيما كان متعدياً منه "(١)، ويستدلون على ذلك بـ" أنك إذا أردت رد جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة فإنما ترجع إلى (فَعْلة)، على أي بناء كان؛ بزيادة أو غير زيادة، وذلك قولهم: ذهبت ذهاباً، ثم تقول: ذهبت ذهبة واحدة، وتقول في القعود: قعدت قعدة واحدة، وحلفت حلفة واحدة... "(٢).

٢ ـ كثرة جموع تكسيره:

سبقت الإشارة إلى أن هذا الاسم خفيف اللفظ لقلة حروفه وسكون أوسطه، وأن ذلك أدى إلى كثرته في كلام العرب، كل هذا جعلهم يتوسعون في هذا الاسم ويتصرفون فيه أكثر من غيره، ومن أوضح صور ذلك أنهم تفننوا في جمعه على صور متعددة تعدداً لا نجده لغيره؛ يقول الصيمري: "اعلم أن جمع التكسير كثير الاختلاف... وأكثره اختلافاً أبنية الثلاثي؛ لأنها أكثر من غيرها في الكلام، وأكثر الثلاثي اختلافاً ما كان على (فَعْل) نحو (كَلْب)؛ لأنه أخف أبنية الثلاثي وأكثرها، وإذا كثر الشيء في بابه كثر التصرف فيه"(٣).

ويقول ابن يعيش: " وذلك لخفة (فَعْل) وكثرته توسعوا فيه أكثر... " إلى أن يقول عن (فِعْل): " وكَثُر في كلامهم فهو في الكثرة عديل (فَلْس) و(كَعْب) فلذلك توسعوا في أبنية تكسيره"، ثم يقول عن (فُعْل): "وكثر توسعهم في هذا البناء لكثرته في كلامهم فهو في الكثرة قريب من كثرة (فَلْس) و(كَعْب)"(٤).

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ٦/٤٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/١٢٧، وينظر أيضاً: التكملة ص ٥١٢، والأمالي الشجرية ٢/٨، و شرح ابن يعيش ٦/٤٧.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢/٦٤٠.

(٤) ينظر: شرح ابن يعيش ٥/١٨ و ١٩ و ٢٠.

ويقول الرضي: "و(فَعْل) و(فِعْل) بفتح الفاء وكسرها وسكون عينهما كثيران في كلامهم، فتُصُرِّف في تكسيرهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي، و(فُعْل) بالضم قريب منهما في الكثرة"(١).

وقد نص العلماء على أن الثلاثي المجرد يجمع جمع تكسير على عشرة أوزان(٢)، ويريدون بذلك جمع الاسم الثلاثي مطلقاً؛ ساكن الوسط ومفتوحه ومضمومه ومكسوره، ولكن عند التأمل نجد أن أبنية الثلاثي المجرد يتفاوت نصيبها من هذه الجموع بين مقل ومكثر، ولا نجد بينها ما يستوفي هذه العشرة كلها إلا الاسم الثلاثي الساكن الوسط.

وهذه العشرة ثلاثة منها من جموع القلة، والباقي وهو سبعة من جموع الكثرة، كما أن منها ما انفرد به هذا الاسم ومنها ما هو مشترك بينه وبين غيره.

أما جموع القلة الثلاثة فأحدها استأثر فيه هذا الاسم دون سائر أبنية الثلاثي؛ فلم يشاركه فيه سوى بعض الرباعي، وثانيها شارك فيه بقية أبنية الثلاثي، وثالثها جاء فيه على سبيل القلة:

فالأول: (أفْعُل)؛ ولا يجمع عليه من الثلاثي سوى (فَعْل) صحيح العين مفتوح الفاء؛ مثل: (بَحْر) و(أبْحُر)، و(كَلْب) و(أَكْلُب)، كما يجمع عليه من الرباعي نحوُ (ذراع).

والثاني: (أفعال)؛ ويجمع عليه (فَعْل) المعتل العين نحو: (بيت) و(أبيات)، و(ثوب) و(أثواب)، أو المضموم الفاء نحو: (قُفْل) و(أقفال)، أو المكسورها نحو(حِمْل) و(أحمال)، كما يجمع عليه باقي الأسماء الثلاثية؛ أعني ما كان منها محرك الوسط مطلقاً؛ نحو: (بَطَل) و(أبطال)، و(عُنُق) و(أعناق)، و(نَمِر) و(أنمار).

(١) ينظر: شرح الشافية ٢ / ٩٤.

(٢) ينظر مثلاً: المفصل للزمخشري ص: ١٩٠.

والثالث: (فِعْلة)؛ وهو قليل، وقد جاء في أوزان منها (فَعْل)؛ نحو: (شيخ) و(شِيْخة)، و(ثور) و(ثِيرة)[1].

وأما جموع الكثرة السبعة فعند التأمل نجد أن هذا الاسم انفرد ببعضها، وشارك غيره في أكثرها:

فقد انفرد باثنين منها لم يجمع عليهما غيره إلا على سبيل الشذوذ:

أحدهما: (فِعَل)، حيث يطرد فيما كان على (فِعْلة)؛ نحو: (كِسْرة) و(كِسَر)، و(حِجَّة) و(حِجَج).

وثانيهما: (فِعَلة)، ويطرد فيما كان على (فُعْل) مضموم الفاء؛ نحو: (قُرط) و(قِرَطة)، و(دُبّ) و(دِبَبَة)، ويقل في مفتوح العين نحو: (غَرْد) و(غِرَدة)، ومكسورها نحو: (قِرْد) و(قِرَدة).

وشارك غيره في الخمسة الباقية، وهي:

الأول: (فُعَل)، ويجمع عليه ما كان على (فُعْلة)، نحو: (غُرْفة) و(غُرَف)، و(قُرْبة) و(قُرَب).

الثاني: (فِعال)، ويجمع عليه ما كان على (فَعْل)؛ مفتوح الفاء نحو: (كَعْب) و(كِعاب)، ومكسورها نحو: (ذِئب) و(ذِئاب)، ومضمومها نحو: (رُمح) و(رِماح)، كما يجمع عليه (فَعْلة) ـ بالتاء ـ نحو: (قَصْعة) و(قِصاع).

الثالث: (فُعُول)، ويجمع عليه (فعْل) مفتوح الفاء نحو: (كَعْب) و(كُعُوب)، ومكسورها نحو: (ضِرس) و(ضُرُوس)، ومضمومها نحو: (جُنْد) و(جُنُود).

الرابع: (فِعْلان)، ويجمع عليه (فُعْل) واوي العين نحو: (حُوت) و(حِيتان)، و(كُوز) و(كِيزان).

(١) ينظر: سيبويه ٣/٥٦٧، والتبصرة ٢/٦٤٠، وشرح ابن يعيش ٥/١٥، وشرح الشافية ٢/٩٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٣٠١.

الخامس: (فُعْلان)، ويجمع عليه (فَعْل) نحو: (بَطْن) و(بُطْنان)، و(ظَهْر) و(ظُهْران)(١).

٣ ـ إمكان الوقف عليه بنقل الحركة:

ذكر العلماء أنه يجوز في الوقف على المتحرك إذا لم يكن تاء تأنيث خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، ونقل حركته إلى ما قبله، والذي يعنينا من هذه الخمسة هو الأخير.

فقد اشترط العلماء لجوازه:

١- أن يكون ما قبل الآخر ساكناً.

٢- ألاّ يكون الساكن حرف علة.

٣- ألاّ يكون الساكن مدغماً.

٤- ألاّ تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة.

٥- ألاّ يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له.

٦- أن يكون الحرف المنقول منه صحيحاً(٢).

وإذا أعدنا النظر في هذه الشروط وجدناها لا تنطبق في الأسماء إلا على الاسم الثلاثي الساكن الوسط؛ ذلك أن أغلب ما عداه لا تنطبق عليه هذه الشروط، لكون ما قبل آخره معتلاً أو مدغماً، فقد تتبعت أوزان الأسماء فلم أجد فيها ما قبل آخره صحيحٌ غير مدغم إلا اثنين، هما: (فِعَلّ) من الرباعي مثل (فِطَحْل)، و(فِعْلَلّ) من الخماسي مثل (قِرْطَعْب)، وهذان يسقطان بالشرط الخامس من الشروط المذكورة.

فإنه لو أجيز النقل فيهما لصار وزن الأول (فِعَلُل) في حالة الرفع، و(فِعَلِل)

(١) تنظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة.

(٢) ينظر تفصيل الحديث عن هذه الشروط وما في بعضها من خلاف: سيبويه ٤ / ١٧٣، وارتشاف الضرب ١ / ٣٩٨، والتصريح ٢ / ٣٤١.

في حالة الجر، وهذان لا نظير لهما في اللغة؛ فإن أوزان الرباعي معروفة محصورة وليس هذان منها، ومثل هذا يقال عن الثاني؛ فإنه لو أجيز فيه النقل لصار وزنه (فِعْلَلُل) في حالة الرفع، و(فِعْلَلِل) في حالة الجر، وكلاهما لا نظير له في أوزان الخماسي أيضاً.

فالشروط إذن لا تنطبق إلا على الاسم الثلاثي الساكن الوسط وهذا يعطي أن الوقف بنقل الحركة في الأسماء مقصور على الثلاثي الساكن الوسط؛ يؤيد هذا أن جميع ما أورده العلماء من أمثلة وشواهد لهذا الوقف إنما هي من الثلاثي الساكن الوسط، سواء أكانت من القرآن الكريم أم من الشعر أم من غيرهما(١).

ويؤيد هذا أيضاً أننا نجد في كلام بعض العلماء ما يدل على أنهم لا يتصورون هذا الوقف إلا في الثلاثي الساكن الوسط؛ فهذا ابن جني يخرِّج تحريك ما قبل الآخر في إحدى الكلمات الخماسية على أنه من نقل الحركة، ويجعل هذا التحريك "تشبيهاً بباب قولهم: هذا بَكُرْ، ومررت ببَكِرْ "(٢)، فجعْلُه هذا التحريك (تشبيهاً) بالثلاثي يشعر بأنه يرى أن هذا النقل لا يكون إلا في الثلاثي، وإلا لقال (من باب: هذا بَكُرْ)، لا (تشبيهاً بباب...).

والرضي يورد قول ابن الحاجب إن الوقف بنقل الحركة قليل ويعلل ذلك بقوله: "وإنما قلَّ هذا لتغيُّر بناء الكلمة في الظاهر بتحرك العين الساكن... وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير ـ إلى الوسط "(٣)، فهو يرى أن الساكن الذي يُحرك في هذا النقل هو عين الكلمة، وأنه الوسط فيها، وهذا يقتضي أن ما وقع فيه النقل هو اسم ثلاثي، وهو يؤيد ما ذكرته آنفاً من أن هذا الوجه من الوقف مقصور عندهم على الثلاثي الساكن الوسط وإن لم يصرحوا بذلك.

(١) ينظر مثلاً: سيبويه ٤ / ١٧٣، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٩ / ٧٠-٧١.

(٢) ينظر: الخصائص ١ / ٢٨١.

(٣) ينظر: شرح الشافية ٢ / ٣٢١.

ولا بد من الإشارة إلى أن كون هذا النقل لم يقع في غير الثلاثي من الأسماء لا يعني أنه مقصور على الأسماء، بل إنه تجاوزها ووقع في بعض الأفعال والحروف المتصلة بالضمير، من مثل قولهم في (اضربْهُ): (اضربُهْ)، وفي (عَنْهُ): (عَنُه)[1].

أثر تاء التأنيث على هذه الخواص والمزايا:

تتفاوت هذه الخواص والمزايا في تأثرها سلباً وإيجاباً بدخول تاء التأنيث على الاسم:

١- فمنها ما لا تأثير للتاء عليها، فهي ثابتة للاسم مع وجود التاء ومع عدمها، وذلك أربع:

اثنتان من الخواص، وهما:

أ - تحريك عينه عند جمعه جمعاً مؤنثاً سالماً.

ب - جواز سلامة لامه في النسب وقلبها واواً أو همزة إذا كانت ياء قبلها ألف.

واثنتان من المزايا، وهما:

أ - كثرة مجيئه مصدراً للثلاثي.

ب - كثرة جموع تكسيره.

ويلحق بهذه ما لا تأثير للتاء عليه لكونها لا تلحقه أصلاً، وهي إحدى الخواص، وهي:

* صرفه إذا كان علماً أعجمياً.

٢- ومنها ما يزول بدخول تاء التأنيث لأن شرط ثبوته للاسم الثلاثي خلوه منها، فإذا دخلته زالت بدخولها تلك الخاصة أو الميزة، وذلك ثلاث:

اثنتان من الخواص، وهما:

أ - عدم ترخيمه.

ب - جواز صرفه إذا كان علماً مؤنثاً.

(١) ينظر سيبويه ٤ / ١٧٩، والمفصل بشرح ابن يعيش ٩ / ٧٠.

وواحدة من المزايا وهي:

* إمكان الوقف عليه بنقل الحركة.

فإن الاسم الثلاثي الساكن الوسط إذا لحقته التاء فقد هذه الثلاث؛ فجاز ترخيمه، ووجب منعه من الصرف، وامتنع الوقف عليه بنقل الحركة.

٣- ومنها ما اختلف فيه، وهي واحدة من الخواص، وهي:

* سلامة لامه في النسب إذا كانت ياء صحيحاً ما قبلها، فقد مر أنه لا فرق عند سيبويه ومن وافقه بين المجرد من التاء مثل (ظبْي)، والمختوم بها مثل (ظبْية)، في سلامة الياء عند النسب؛ فيقال فيهما (ظبْيِيّ)، أما يونس فيفرق بينهما؛ فتسلم الياء عنده في المجرد من التاء فقط، ولا تسلم في المختوم بها؛ فيقول في النسب إليه (ظبَويّ).

٤- ومنها ما يكون لحاق التاء شرطاً لثبوته، وهي إحدى الخواص وهي:

١. حذف فائه إذا كان مصدراً لمثال واوي.

فقد مر أن شرط حذف فاء هذا المصدر- أن يكون على(فعْلة) المختوم بالتاء، لتكون هذه التاء خَلَفاً وعوضاً عن الفاء بعد حذفها، فإن كان مجرداً من التاء امتنع حذف فائه.

الخـــــاتـمـــة:

أبرز ما يمكن الخروج به من هذا العمل ما يلي:

١- أن ما امتاز به الاسم الثلاثي الساكن الوسط من كونه في غاية الخفة على اللسان، بسبب قلة عدد حروفه لكونه جاء على أقل الأصول في اللغة من جهة، وسكون أوسطه من جهة أخرى، وما ترتب على هذه الخفة من كثرة هذا الاسم في اللغة؛ كل هذا جعل العرب يتصرفون في هذا الاسم ويتوسعون فيه أكثر من غيره، وهذا ما جعله يختص بخواص ويمتاز بمزايا لا نجدها لغيره من الأسماء.

٢- تمكن البحث من جمع سبع من خواص الاسم الثلاثي الساكن الوسط - وهي التي انفرد بها دون غيره - وهي:

* عدم ترخيمه.
* جواز صرفه إذا كان علماً مؤنثاً.
* صرفه إذا كان علماً أعجمياً.
* تحريك عينه إذا جُمِع جمعاً مؤنثاً سالماً.
* سلامة لامه في النسب إذا كانت ياء صحيحاً ما قبلها.
* جواز سلامة لامه في النسب وقلبها واواً أو همزة، إذا كانت ياء قبلها ألف.
* حذف فائه إذا كان مصدراً لمثال واويّ.

٣- كما تمكن من جمع ثلاث من المزايا - وهي التي لم ينفرد بها ولكنها كثرت فيه بحيث لا تكاد توجد في غيره - وهي:

* كثرة مجيئه مصدراً للثلاثي.
* كثرة جموع تكسيره.
* إمكان الوقف عليه بنقل الحركة.

٤- أن لحاق تاء التأنيث لهذا الاسم يؤثر على بعض هذه الخواص والمزايا؛ فمنها ما يبطله دخول التاء، ومنها ما يشترط له وجود التاء، ومنها ما اختلف في تأثير التاء عليه، ولكن أكثرها لا تأثير للتاء عليه، على ما سبق تفصيله.

أسأل الله التوفيق إلى الصواب، والسلامة من الزلل، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

المصادر والمراجع

* أدب الكاتب، لابي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، الطبعة الرابعة ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣ م.
* ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.
* الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري، الطبعة الأولى، حيدر آباد ١٣٤٩ هـ.
* الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد.
* التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق د. أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
* التخمير= شرح المفصل في صنعة لإعراب.
* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
* التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، المكتبة التجارية الكبرى، توزيع دار الفكر بيروت لبنان.
* تصريف المازني: ضمن المنصف لابن جني.
* التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
* الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية.

* شرح ابن عقيل للألفية، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت لبنان.
* شرح الأشموني للألفية: مع حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
* شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
* شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، من منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.
* شرح الكافية في النحو، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت، عن طبعة الآستانة ١٣١٠هـ.
* شرح اللمع، لأبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن برهان، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
* شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
* شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب بيروت.
* الكافية في النحو،لابن الحاجب،تحقيق د. طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ١٩٨٦م.
* الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
* المغني في تصريف الأفعال، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث.
* المفصل في علم العربية، لأبي القاسم الزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل بيروت.

* المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.
* الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
* المنصف: شرح كتاب التصريف للمازني، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.